المدرس الدكتور / حسن صادق عبود

كلية الحقوق / جامعة النهرين

مراحل تطور علم العقاب

هناك ثلاث مراحل اجتازتها ابحاث علم العقاب وهي :

المرحلة الاولى : وهي مرحلة الاهتمام بالجانب المادي للسجن حيث انصب جهود الباحثين في هذه الفترة على

وجوب توجيه العناية إلى كيفية تصميم بناية السجون بحيث تكون الادارة مسيطرة على كافة اجزاء المؤسسة العقابية ويكون بأمكان مدير السجن احكام الم ارقبه على كافة المساجين ورصد تحركاتهم داخل السجن ويسمي بعض الباحثين هذه المرحلة ب) علم السجن (.

المرحلة الثانية : وهي مرحلة الاهتمام بالجانب الشخصي حيث تركز البحث في هذه المرحلة على السجين وضرورة الاهتمام به حيث اعتنى الدارسون في هذه المرحلة بحقوق السجين وعدم جواز فرض اي تدبير عليه من قبل ادارة السجن الا بمقتضى الانظمة والتعليمات .

المرحلة الثالثة : في هذه المرحلة انصب الاهتمام على الجانبين المادي والشخصي في المعاملة العقابية حيث انجلت وظيفة السجون في الاصلاح والتأهيل واتجهت البحوث نحو بناء المؤسسة العقابية بشكل يؤمن المحافظة على النواحي الصحية بالاضافة إلى ضرورة تنوعها من مغلقة إلى شبه مفتوحة .

هذا ولم تعد المؤسسات العقابية اماكن لحجز المجرمين وايلامهم بل اضحت مؤسسات علاجية تعمل على تربية النزلاء وتهذيبهم من اجل ضمان عدم ارتكابهم الجريمة مستقبلاً .

مما تقدم يتضح لنا أن التقدم الحقيقي لعلم العقاب يرجع إلى التطور إلى اغ ارض العقوبة السالبة للحرية وكذلك النظرة إلى المحكوم عليه فقد احتلت فكرة اصلاح المحكوم عليه وتأهيله في الفكر الحديث مكاناً ملحوظاً بين اغ ارض العقوبة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لم تعد النظرة إلى المحكوم عليه بانه شخص منبوذ وانما اصبحت النظرة اليه بانه شخص عادي خضع لتأثير عوامل مفسده جعلته ينحرف إلى سبيل الاج ارم .

في ضوء هذه الافكار الجديدة تحددت المشكله التي يدور حولها جميع الابحاث العقابية وهي استقراء القواعد التي تتيح تطبيقها اصلاح المحكوم عليه وتأهيله بما لا يكون من شأنه المساس بك ارمته الانسانية واهدار لحقوقه الاساسية .

وفي هذا الاطار سارت جهود الكنيسة في اتجاهين :

الاتجاه الاول : يتمثل في انشاؤها عدداً من السجون الكنسية التي قامت على فكرة التوبه الدينية واحتل نظامها التهذيب والتعليم مكاناً ملحوظاً وتجردت تبعاً لذلك من القسوة والتحكم اللذين سادا في السجون غير الكنسية . الاتجاه الثاني : يتمثل في اهتمام رجال الكنيسة بالتخفيف من قسوة نظام السجون غير الكنسية .

عوامل تطور علم العقاب

هناك عوامل عديدة ساهمت في تطور علم العقاب ومنها ما يأتي :

1- الجهود التي بذلها رجال الكنيسة الكاثوليكية واعتبارهم أن المجرم شخص عادي كغيره من اف ارد المجتمع ولكنه مذنب تجب عليه التوبه وسبيل التوبه في نظرهم بعزل المذنب عن المجتمع كي يناجي الله تعالى في عزلته .

2- ازدهار الافكار الديمقراطية وتأثيرها الفعال في تغيير النظرة اليه بأعتباره مواطناً من الدرجه الثانية بل اضحت النظرة اليه بأعتباره مواطناً عادياً مساوياً في حقوقه مع الاخرين الا انه اخطأ وعليه أن يتحمل وزر خطأه وذلك بعزله عن المجتمع لفتره تنصب على الاهتمام به حتى يؤهل ويصلح نفسه ويعود إلى المجتمع عضواً نافعاً وقد مهد ذلك لنشؤ فكرة) واجب الجماعة قبل المحكوم عليه (بجوانبها الثلاثة .

الجانب الاول : الدولة ترصد المال للانفاق على السجون وتبذل الجهد لتأهيل نزلائها اداء لالتزام فرضته عليها وظيفتها في مكافحة الاجرام .

الجانب الثاني : موظفي السجون لايجوز لهم أن ينظروا إلى المحكوم عليهم نظرة استعلاء وانما يجب أن يسعوا إلى خلق علاقات من التعاون تربطهم بهم وكسب ثقتهم فيهم
واستغلال ذلك في سبيل ادراك اغراض التنفيذ العقابي الجانب الثالث : أن الراي العام يجب أن يدرك واجب المجتمع قبل المحكوم عليهم فيساهم في تأهيلهم عن طريق عدم وضع العقبات في طريقهم بعد الافراج عنهم بل عليه أن يتقبلهم ويمد المعونة اليهم تمكيناً لهم من شق طريقهم الجديد .

3- زيادة الامكانيات المالية للدولة : أن عملية الاصلاح والتأهيل تحتاج إلى مبالغ كبيرة يتم رصدها من اجل الاهتمام بالجوانب النفسية والصحية والتربوية للمجرم حيث تعج

المؤسسات العقابية في الوقت الحاضر بأنواع كثيرة من المختصين في مختلف فروع المعرفة العلمية من طبيب اختصاصي إلى خبير اجتماعي ومدرب صناعي بألاضافة إلى وجود المربين في كثير من المؤسسات العلاجية خاصة التي تعود إلى الجانحين الاحداث وكل هؤلاء يحتاجون إلى رواتب ومخصصات كانت الدولة تعجز عن دفعها للمختصين .

وكانت العقوبات البدنية هي السائدة قديماً حيث أن تنفيذها لايحتاج إلى مقدار كبير من الاموال إما العقوبات السالبة للحرية فأنها تكلف الدولة في الوقت الحاضر مبالغ كثيرة من عملتها الوطنية وقد ساعدت الزيادة في الدخل القومي للدولة على الاهتمام بالمجرمين واصلاحهم وضرورة مساعدتهم من اجل اعادتهم إلى المجتمع اعضاء صالحين مطيعين للقانون .

4- التقدم العلمي في مجال علم الاجرام والعلوم النفسية والاجتماعية : كان للتقدم العلمي الدور الكبير في تطور الدراسات العقابية حيث أن تطور علم الاجرام واهتمامه بد ارسه العوامل الداخلية) الفردية (والخارجية) البيئة (

ادى إلى ضرورة توجيه العناية إلى المجرم واخذ شخصيته بنظر الاعتبار عند تنفيذ العقوبة حيث مهدت إلى توجيه المعاملة العقابية إلى مواجهة العوامل في شخص كل محكوم عليه للحد من تاثيرها أو القضاء عليها وكذلك لها الدور في تصنيف وتقسيم المحكوم عليهم في مؤسسات الاصلاح الاجتماعي .

كما كان لتطور علم النفس اهمية كبيرة في الاهتمام بالجوانب النفسية عند علاج المجرمين حيث اضاف اساليب جديدة إلى المعاملة العقابية عند علاج الشخصية الاجرامية وكذلك تطور علم الاجتماع في تحديد العلاقة بين الإنسان والعوامل الخارجية وهكذا كان ايضا لتطور علم التربية وفنونها كانت من اهم المصادر التي امدت

بالابحاث المخصصة للمعاملة العقابية بالاصول الحديثة التي قامت عليها حتى اضحى لعلم الاجتماع دورا كبيرا في التركيز على الرعاية الاجتماعية للنزيل سواء داخل المؤسسات العلاجية) كاقرار نظام الاجازة للنزلاء والمقابلات والزيارة وغيرها (أو خارج المؤسسة الاصلاحية عن طريق الرعاية اللاحقة بعد الافراج عن النزلاء .

فضلاً عن ذلك فقد ساهم التطور العلمي في القانون الجنائي على ادخال انظمة جديدة في مجال المعاملات العقابية) كنظام الافراج الشرطي وايقاف تنفيذ العقوبة والاختبار القضائي (وكذلك الاعتراف بالتدابير الاحترازية ودورها في مكافحة الجريمة ويعد اتجاه القانون الجنائي باهتمام بشخصية المجرم والحرص على جعل التدبير الذي يفرض متلائم مع عناصر الشخصية من العوامل الاساسية التي عززت اتجاه الابحاث العقابية بالاهتمام بالشخصية الاجرامية في مرحله التنفيذ واعتبار التفريد التنفيذي محور د ارستها .

وقد بدأ الطابع الشخصي لقانون العقوبات واضحاً في اعترافه للقاضي بسلطه تقديرية واسعة كما بدا واضحاً في قانون الاجراءات الجزائية) اصول المحاكمات الجزائية (في اتجاهه إلى الاعتراف بضرورة الفحص السابق على الحكم تمكيناً للقاضي من الإلمام بظروف المحكوم عليه والعلم بعناصر شخصيته ليكون ذلك اساساً للتدبير الذي يراد فرضه